المؤتمر الثاني للتحكيم الهندسي، تنظيم الهيئة السعودية للمهندسين بالتعاون مع مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، ٢٢ صفر ١٤٢٣ هـ، الموافق ٥ مايو ٢٠٠٢

أهمية ومزايا التحكيم الهندسي بالعقود الإنشائية في المملكة العربية السعودية

الدكتور/ عبد الرحمن بن عبد العزيز الربيعة

عضو مجلس اللجنة الهندسية السعودية

العضو المنتدب لشركة الربيعة – مهندسون إستشاريون

المملكة العربية السعودية - الدمام

١) المقدمة

لقد برزت أهمية التحكيم عالمياً في كافة المجالات منذ أكثر من خمسون عاماً ، وقد تشكلت عدة منظمات وهيئات لهذا الغرض في العديد من دول العالم وكذلك وضعت العديد من الأسس والقواعد لتنظيم وتقنين التحكيم الهندسي.

وقد بدأت تظهر بالمملكة العربية السعودية قضايا الخلافات التعاقدية والفنية بصورة كبيرة خلال العقدين الماضيين نظراً لتعدد جنسيات الشركات العاملة بالمملكة وكذلك بسبب ضخامة وطبيعة المشاريع المطروحة.

ونتيجة لذلك برزت أهمية تفعيل مفهوم التحكيم الهندسي لحل الخلافات في العقود الإنشائية بين أطراف العقد مع إيضاح المزايا التي يحصل عليها جميع الأطراف من خلال اللجوء للتحكيم الهندسي.

ستناقش الورقة أهمية التحكيم الهندسي بصورة عامة مع إبراز الإيجابيات التي سيحصل عليها أطراف النزاع من خلال التحكيم وكذلك تتناول الورقة مقترحات لتفعيل مفهوم ودور التحكيم الهندسي داخل المملكة العربية السعودية.

٢) الملخص :

إن النهضة التنموية التي مرت بها المملكة العربية السعودية خلال العقدين الماضيين في كافة مجالات النشاط (اقتصادياً وعمرانياً وصناعياً) قد أوجد العديد من المستجدات في سوق الخدمات المهنية المطلوبة محلياً ، إضافة إلى أن حجم وسرعة التنمية الذي تطلب دخول شركات ومستثمرين عالميين قد نتج عنه دخول أفكار جديدة للعمل وصيغة أخرى من العقود في السوق السعودية خصوصاً في مجال الإنشاءات.

وكذلك نتيجة لطبيعة عقود المشاريع الهندسية وصيغتها الفنية تحدث أحياناً خلافاً بين أطراف العقد مما يقتضي وجود جهة مهنية محايدة تستطيع دراسة وتحليل نوع الخلاف وحجمه وتكلفته ومصدره وبالتالي إصدار التوصية الصحيحة أو الحكم في الخلاف الناشئ بين الطرفين ، لذلك جاءت أهمية التحكيم الهندسي من واقع المزايا التي يتمتع بها هذا الأسلوب لحل الخلافات في العقود الإنشائية بصورة فاعلة وسريعة.

إن المرحلة الحالية والمستقبلية للمملكة عند الدخول بمنظمة التجارة العالمية تقتضي من كافة القطاعات القضائية والحكومية والهندسية الأخذ في الاعتبار تفعيل دور التحكيم الهندسي والاستفادة من التجارب العالمية الطويلة في هذا المجال بالإضافة إلى إيجاد أنظمة وآليات عمل لصياغة التحكيم بما يتوافق مع أحكام الإسلام وتقاليدنا العربية.

٣) مفهوم التحكيم الهندسي :

لقد كانت بدايات استخدام التحكيم عالمياً منذ عدة عقود من السنين لغرض حل النزاعات بين أطراف العقد من خلال خبراء مختصين في مجال النزاع حيث اختارت منظمة فديك (FIDIC) التحكيم كوسيلة لحل نزاعات عقود التشييد منذ عام ١٩٥٧م ، وقد وضعت قوانين مثل القانون المدني (Civil Law) والقانون العام (Common Law) وكذلك آليات أو أنظمة لإجراءات التحكيم منها نظام غرفة التجارة الدولية (I.C.C) ونظام لجنة الأمم المتحدة (الاونسيترال) حيث أوجدت هذه القوانين والأنظمة بدائل لتسوية النزاع مرتبة كما يلي :

- المصالحة
- التفاوض
- التوفيق
- التحكيم

وتتطلب إجراءات التحكيم تشكيل هيئة للتحكيم تتولى النظر في النزاع تشكل من شخص واحد أو عدة أشخاص متخصصين في مجال الخلاف يتفق عليهم أطراف النزاع ليتولوا دراسة الموضوع ومناقشة الطرفين ثم إصدار حكماً ملزماً فنياً ومالياً.

وقد أنشئت منظمات ومعاهد عالمية متخصصة لمتابعة أنظمة التحكيم وتطويرها بالإضافة لتأهيل وتدريب المحكمين وتوفير مصادر معلومات لخدمة مختلف تخصصات المحكمين وصقل خبراتهم.

أما التحكيم بالمملكة العربية السعودية فقد نظم من خلال المرسوم الملكي رقم م/٤٦ وتاريخ ١٤٠٣/٧/١٢هـ وأنيطت إجراءات التحكيم في ديوان المظالم والمحاكم الشرعية والغرف التجارية وصدرت اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم بقرار مجلس الوزراء ٢٠٢١/٧/م بتاريخ

١٤٠٥/٩/٠٨هـ. ولكن المتبع لواقع التحكيم بالمملكة يلاحظ عدم انتشار هذا المفهوم وخصوصاً التحكيم الهندسي كوسيلة لحل النزاعات الناشئة في عقود الإنشاءات سواء عمرانية أو صناعية مما أثر كثيراً على سرعة وأسلوب حل هذا النوع من النزاعات الفنية.

إن مفهوم التحكيم الهندسي وأهمية استخدامه كأسلوب لحل الخلافات الفنية يأتي من طبيعة وتداخل الخلافات في المشاريع الإنشائية بين أطراف العقد (المالك والاستشاري والمقاول) والتي تقتضي وجود طرف مهني متخصص لفهم المشكلة وكذلك مناقشة القضايا الهندسية مع أطراف الخلاف ، وهذا الأمر يتحقق من خلال التحكيم الهندسي الذي يتولى دراسة أبعاد الخلاف فنياً وعقدياً ومالياً وبالتالي يحقق أفضل منهج لإصدار الأحكام بدرجات مختلفة من المصالحة إلى التحكيم.

إن الأنظمة المعمول بها حالياً في المملكة في مجال التحكيم الهندسي تحتاج إلى إعادة نظر فيها لتطويرها بما يتماشى مع التقدم العالمي في هذا المجال وكذلك إعطاء دور أكبر لجهات الاختصاص الفني للمساهمة في حل النزاعات خصوصاً في مشاريع التشييد (١- ٣).

٤) واقع التحكيم الهندسي محلياً :

إن بداية التحكيم في المملكة العربية السعودية جاء متأخراً مقارنة بدول العالم المتقدمة حيث لم يؤخذ بأسلوب التحكيم لحل الخلافات التعاقدية بصورة جدية إلا في السنوات الأخيرة من قبل الغرف التجارية وبعض قضايا المحاكم.

أما التحكيم الهندسي تخصيصاً فلم يبدأ فعلياً إلا من خلال مجموعة من القضايا أحيلت إلى اللجنة الهندسية ، ويبين الجدول رقم (١) عدد القضايا المحالة إلى اللجنة الهندسية وهي بمجموع (٧٠) قضية خلال عشر سنوات ، وهذا يشير إلى قلة عدد القضايا المحالة للتحكيم الهندسي مقارنة مع العدد الكبير من المشاريع المنفذة في المملكة وما يرفع لديوان المظالم سنوياً من خلافات فنية (نظر ديوان المظالم بالمنطقة الشرقية عام ٢٠٠٠م بعدد ١٦٧ قضية) ويبرز هذا الواقع بوضوح عدم انتشار مفهوم التحكيم الهندسي محلياً ، مما ينتج عنه فقدان النشاط المهني السعودي آلية متقدمة وفاعلة لحل الخلافات بأسلوب يستفيد منه المقاول والاستشاري والمالك (٤ – ٦)

السنة	عدد القضايا
١٩٩١	٥
١٩٩٢	٢
١٩٩٣	٢
١٩٩٤	٧
١٩٩٥	١٤
١٩٩٦	٥
١٩٩٧	١٢
١٩٩٨	١١
١٩٩٩	٦
٢٠٠٠	٦
المجمـــوع	**٧٠ قضية**

جدول رقم (١) عدد القضايا المحالة للجنة الهندسية خلال عشر سنوات

إن استخدام التحكيم الهندسي كآلية سريعة وفاعلة لحل النزاعات لم يستفاد منها كثيراً في المملكة حتى الآن رغم انتشارها الدولي وتضمينها في معظم عقود الشركات العالمية في أغلب الدول. ومما يدلل على قلة الطلب للتحكيم الهندسي وبالتالي تواجد المحكمين بالسوق المحلية ما جاء بالجدول رقم (٢) لعدد المحكمين المسجلين لدى اللجنة الهندسية السعودية عام ٢٠٠٠م والذي يشير بوضوح لقلة عدد المحكمين المهندسين (١٥١ محكم) ، خصوصاً إذا عرفنا أن نسبة ٢٧% منهم فقط مصنفين كمحكمين فئة (أ).

التخصص	العدد
معماري	٣٨
مدني	٨٤
كهربائي	١٣
ميكانيكي	١٠
صناعي	٤
كيميائي	٢
المجموع	**١٥١**

جدول رقم (٢) عدد المحكمين المسجلين لدى اللجنة الهندسية لعام ٢٠٠٠م

ولتأكيد الحقيقة المذكورة أعلاه فإن الناظر للجدول رقم (٣) يلاحظ قلة عدد القضايا المحالة للتحكيم باللجنة الهندسية خلال عشرة سنوات خصوصاً من القطاع الخاص (عدد ٣ قضايا فقط)، وهذا بطبيعة الحال يبين عدم انتشار مفهوم التحكيم وكذلك عدم معرفة مزاياه ، لذلك ينبغي تنشيط التحكيم الهندسي محلياً باتخاذ منهج عملي لتأهيل محكمين سعوديين مع نشر مفهوم التحكيم بصورة واسعة لدى مختلف القطاعات القضائية والحكومية والقطاع الخاص.

المصدر	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	الغرف التجارية	المحاكم الشرعية وديوان المظالم	المكاتب الإستشارية
العدد	٣	٤١	–	٢٢	٤

جدول رقم (٣) مصدر القضايا المحالة للجنة الهندسية خلال عشر سنوات (١٩٩١م – ٢٠٠٠م)

٥) مزايا التحكيم الهندسي :

التحكيم الهندسي يعتبر أسلوب من أساليب حل النزاعات الناشئة بين أطراف العقد (المقاول والاستشاري والمالك) ويتخصص في الخلافات الفنية أو التعاقدية او المالية للمشاريع وقد تميز هذا الأسلوب بالعديد من الإيجابيات التي تشجع على الاستفادة منه كبديل من بدائل حل النزاعات ومن هذه الإيجابيات للتحكيم الهندسي ما يلي :

- يتولى النظر في قضية الخلاف والحكم فيها أشخاص فنيين متخصصين في مجال القضية.
- يتميز التحكيم الهندسي بالنظر في الجوانب الفنية والمالية لقضية الخلاف وتحديد مقدار حقوق كل طرف من أطراف النزاع.
- سهولة الإجراءات المتبعة للنظر في قضية الخلافات والاستماع إلى مختلف الأطراف.
- إمكانية إحضار أطراف النزاع للمهندسين أو الفنيين الذين باشروا العمل في المشروع لشرح وجهة نظرهم الفنية لهيئة التحكيم الهندسي.
- سرعة البت في قضية الخلاف وإصدار الحكم مقارنة مع الوقت الطويل الذي قد تأخذه المحاكم العامة.
- يساعد التحكيم الهندسي أطراف الخلاف على الاتفاق فيما بينهم بسبب أن الطرف المخطئ سيتحمل كافة تكاليف القضية وأتعاب المحكمين.
- يساعد التحكيم الهندسي على تخفيف العبء وعدد القضايا المحالة الى المحاكم العامة.

ومما تقدم يلاحظ ميزات التحكيم الهندسي لحل الخلافات في العقود الإنشائية أو الصناعية وهذا سيخدم كافة الأطراف وبالتالي يساعد التحكيم على سرعة الحل وعدم تعليق أو توقف بعض المشاريع نتيجة نشوء خلاف بين أطراف العقد. (٧ – ٩)

٦) التوصـــيات :

إن منهج التحكيم الهندسي بصورة عامة متعارف عليه ومعمول به عالمياً على نطاق واسع ولكن في المملكة العربية السعودية يعتبر هذا الأسلوب من التقاضي غير معروف جيداً ولم يستخدم بصورة واسعة ، لذلك يتحتم علينا توسيع مفهوم التحكيم الهندسي ونشر استخدامه كأسلوب لحل المنازعات وفق بعض التوصيات كما يلي :

١) القيام بدراسة لقوانين وآليات التحكيم الهندسي عالمياً وعربياً وإصدارها بكتاب مختصر للتعريف بها.

٢) تأهيل محكمين سعوديين متخصصين في نظام وإجراءات التحكيم الهندسي من خلال إقامة الدورات والندوات.

٣) الاستفادة من المعاهد والمنظمات العالمية للتحكيم للمشاركة بوضع قوانين وآليات للتحكيم ضمن حدود الشريعة الإسلامية.

٤) شرح مفهوم التحكيم الهندسي ومميزاته للجهاز القضائي بالمحاكم العامة للمساعدة في تطبيقه بشكل واسع.

٥) توحيد جهود الجهات التي تتولى التحكيم في المملكة في مركز واحد متخصص بالتحكيم.

٧) الخلاصـــة :

إن النهضة الكبيرة للمملكة العربية السعودية والتوسع المستقبلي المأمول في عمل الشركات العالمية والدخول في منظمة التجارة العالمية يحتم علينا استخدام نظام التحكيم الهندسي كأسلوب لمعالجة حل النزاعات بين أطراف العقد.

لقد جاءت أهمية توسيع مفهوم التحكيم الهندسي وتأهيل أشخاص متخصصين في هذا المجال الفني للقيام بتغطية الحاجة المحلية لهذا النشاط ولمواكبة التطور العالمي في هذا المجال المهني.

إن مزايا التحكيم الهندسي في حل النزاعات كثيرة جداً ويستفيد منها أطراف العقد (المالك والاستشاري والمقاول) وكذلك الدولة والسلك القضائي ولكن ذلك يقتضي تعاون جميع الجهات في تأسيس مفهوم شامل ومفصل للتحكيم بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٨) المراجـــــع :

١- التحكيم في المملكة العربية السعودية – م. مصطفى ناجي – الرياض ١٤٢٢هـ.

٢- تقنيات بدائل تسوية المنازعات في المجالات الهندسية في المملكة العربية السعودية – م. نبيل محمد علي – جدة ١٤٢٢هـ.

٣- التحكيم التجاري الوطني والدولي في المملكة العربية السعودية – د. ولاء رفعت – الغرفة التجارية الصناعية بجدة – ١٤١٩هـ.

٤- نظام مركز التحكيم التجاري ولائحة إجراءات التحكيم – مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي – ١٩٩٣م.

٥- مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي – د. إبراهيم العيسى – نشرة التحكيم التجاري - العدد ١٩ – ٢٠٠١م.

٦- دور مركز التحكيم التجاري الخليجي في حل المنازعات – المحامي/ يوسف زينل – ٢٠٠٠م.

٧- التحكيم الدولي في لبنان – المحامي / عادل بطرس – نشرة التحكيم التجاري – العدد ١٨ – ٢٠٠١م.

٨- قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي – الأمم المتحدة – نيويورك ١٩٨٤م.

٩- قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي – الأمم المتحدة – ١٩٩٤م.